الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
للدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

7 العدد السابع
سبتمبر2020

أهمية الضمير في الأسلوب العربي الفصيح

أ.م.د. رمضان خميس عباس القسطاوي *

dralkastawy@gmail.com

الملخص:

إن للضمير قيمة كبيرة وأثرًا واضحًا في اللغة العربية، فهو يربط بين أجزاء الكلام، ويفيد الإيجاز والاختصار وإزالة اللبس، وفي هذا البحث درست الضمير وكشفت عن أهميته في الأسلوب العربي الفصيح، فذكرت تعريفه، وأقسامه، وأنواعه، وسبب بنائه، ومنزلته بين المعارف، وأهميته في الجملة العربية، ثم سلطت الضوء على أهمية ضميري الشأن والفصل، وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج، منها: أن فروقًا كثيرة بين المصطلحات البصرية والكوفية تظهر في باب الضمير، وأنّ اختصاص كل ضمير بما وضع عليه في الصورة هو أمرٌ مستنبطٌ بالعقل، لم يقم عليه دليلٌ من الصنعة، وأن العربية اختصت بضمير الفصل، وابتدعت نظامًا فريدًا يمكن الناسخ من الدخول على الجملة الفعلية، وهو ضمير الشأن.

الكلمات المفتاحية: الضمير؛ الأسلوب العربي؛ ضمير الشأن؛ ضمير الفصل.

* أستاذ النحو والصرف المشارك - قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

The Importance of Pronoun in the Standard Arabic Style

Dr. Ramadan Khamis Abbas Al-Qastawy*

dralkastawy@gmail.com

Abstract:

Pronouns play an important cohesive role in Arabic Language. They ensure coordination, concision and clarity in discourse. The present paper is an attempt to define pronouns and their types in Arabic. It explains their fixed desinential structure, and their degree of definiteness among other definite categories of speech. An attempt is then made to shed some light on the so-called *'Damîr Al-Sha'n'* (i.e. pronoun of distinction) and *'Damîr Al-Fasl'* (i.e. the independent pronoun). Differences between Kufi and Basri schools of grammatical thought regarding the status of pronouns are also discussed to show that the relationship between pronouns and their referent has been discussed on logical grounds that cannot be confirmed by usage, and that Arabic is unique as to its use of the so-called (*´Damîr Al-Sha´n*).

Key Words: Pronoun, Arabic Style, *´Damîr Al-Sha´n*, *´Damîr Al-Fasl*.

المقدمة:

إن للضمير أثرًا واضحًا وقيمة كبيرة في الأساليب الفصيحة، فمن جهة المعنى، يفيد الإيجاز والاختصار؛ لأنه أخصر من الاسم الظاهر، كما يفيد رفع اللبس؛ لأن الأسماء الظاهرة كثيرة

*Associate professor of Morphology and Syntax, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, King Saud University, Saudi Arabia

الاشتراك بخلاف المضمر. ومن جهة الصنعة النحوية، يؤدي وظيفة الربط في الجملة، وفي مواضع كثيرة لا يصلح للربط غيره، ولأنه الأصل في الربط؛ فتجده يربط مذكورًا ومحذوفًا. وبعض الضمائر اختصت بها العربية، لا تجدها في غيرها من اللغات مثل ضمير الفصل، وعدّ كثيرٌ من الباحثين ضمير الشأن مزيّة من مزايا اللغة العربية؛ ومن هنا أردت دراسة هذا الموضوع؛ فكان هذا البحث "أهمية الضمير في الأسلوب العربي الفصيح"، وقد قسمته إلى ستة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الضمير: مصطلحًا وتعريفًا.

المبحث الثاني: أقسام الضمير وأنواعه وسبب بنائه.

المبحث الثالث: منزلة الضمير بين المعارف،

المبحث الرابع: أهمية الضمير في اللغة العربية .

المبحث الخامس: قيمة ضمير الشأن في الأسلوب الفصيح.

المبحث السادس: قيمة ضمير الفصل في الأسلوب الفصيح.

المبحث الأول: الضمير مصطلحًا وتعريفًا

الضمير والمضمر، والإضمار، وعلامة المضمر مصطلحات بصرية، والكناية والمكنى مصطلحان كوفيان[1]؛ ولعل البصريين قد نظروا إلى أن الضمير عائد على ما في نفس المتكلم من شيء تقدم ذكره، أعني: مرجع الضمير، وهو مضمر في نفس المتكلم. ويرى الدكتور عوض القوزي أن سرَّ التسمية عندهم: ما لاحظوه في لفظه وشكله من ضمور وصغر[2]. ولست أوافق على هذا؛ إذ لو صح؛ لكان الأولى تسميته بالمختصر أو الموجز. ثم إن الضمور علة ومرض، وهذا غير ملحوظ فيه.

وسرُّ التسمية عند الكوفيين: أنهم نظروا إلى الجانب الدلالي، إذ تُعدُّ الضمائر من الكلمات ذات الدلالات الإشارية غير الصريحة[3].

وليس معنى ما تقدم أن البصريين لم يستعملوا مصطلح الكناية أو المكنى، فقد استعمله البصريون، وكذا استعمل الكوفيون مصطلح الضمير والمضمر[4]، إلا أن الأغلب في التعبير عند كل فريق ما صدرتُ به حديثي من استعمال الضمير والمضمر عند البصريين، والكناية والمكنى عند الكوفيين.

والذى يبدو لي أن تسمية البصريين أولى؛ لأن المصطلح الكوفي (الكناية والمكنى) فيه عموم يدخل تحته أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة؛ إذ هي كناية عن الأسماء الظاهرة، بخلاف الضمير والمضمر.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أصل الإضمار هو الستر، فالضمير الشيء الذى تضمره في قلبك، وأضمرت الشيء: أخفيته، وأضمرته الأرض: غيبته وأخفته بموت أو سفر[5]. يقول السهيلي[6] (ت581هـ): « اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ... ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم، فإذا تقدم في الكلام اسم ظاهر، ثم أعيد ذكره؛ أومأ المتكلم إليه بأدنى لفظ، ولم يحتج إلى إعادة اسمه؛ لتقدم ذكره، فإذا أضمره في نفسه، أي: أخفاه، دلّ المخاطب عليه بلفظة مصطلح عليها، سُميت تلك اللفظة اسمًا مضمرًا؛ لأنها عبارة عن الاسم الذى أُضمر استغناءً عن لفظه الظاهر». فتسمية البصريين، يؤيد صحتها المعنى اللغوي للإضمار، ولا يوجه إليها ما وُجِّه إلى (الكناية والمكنى)؛ فدلَّ هذا على أنها أولى من تسمية الكوفيين.

الضمير اصطلاحًا:

الضمير هو ما دلَّ وضعًا على متكلم نحو: (أنا) و (إياي)، أو على مخاطب نحو: (أنت) و(إياك)، أو على غائب نحو: (هو) و (إياه)، أو على مخاطب تارة، وعلى غائب أخرى، وهو الألف والنون في نحو: قوما، وقاما، وقوموا، وقاموا، وقمن[7]. وعَرَّفه العكبري[8] (ت616هـ) بأنه الاسم الذى يعود إلى ظاهر قبله لفظًا أو تقديرًا. وعرَّفه ابن الحاجب[9] (ت646هـ) بأنه ما كان لمتكلم، أو

لمخاطب، أو لغائب بقرينة. وعَرَّفه ابن عصفور[10] (ت669هـ) بأنه ما علق في أول أحواله على شيء بعينه في حال غيبة خاصة، نحو: هو، أو تكلم خاصة نحو: أنا، أو خطاب خاصة، نحو: أنت. ويرى ابن مالك[11] (ت672هـ) أنه ما دلَّ على مسمّى مشعرًا بحضوره، أو غيبته، فالمشعر بالحضور: ما كان لمتكلم أو لمخاطب، والمشعر بالغيبة: ما دلَّ على غائب. وإن قلت: إن في الحدِّ (أو) قلتُ: الغرض التعريف، فإذا حصل بأي طريق كان، فهو المقصود[12].

هذا وللنحاة تعريفات كثيرة أخرى للضمير تدور حول ما سبق[13].

ويرى أبو حيان[14] (ت745هـ) أن المضمر لا يحتاج إلى حدٍّ؛ لأنه محصور في ألفاظ مخصوصة، وهذا ظاهر مذهب سيبويه.

والذى يبدو لي أن الاصطلاح على حدٍّ للضمير يميزه ويمنع دخول غيره أحقُّ وأولى؛ إذ الضمير مصطلحٌ كسائر المصطلحات التى تحتاج إلى حدٍّ جامعٍ مانعٍ، ضبطًا لها، وتمييزًا لها عن غيرها.

المبحث الثاني: أقسام الضمير وأنواعه وسبب بنائه

ينقسم الضمير من ناحية البروز والاستتار إلى قسمين: ضمير بارز، وضمير مستتر، فالبارز هو ما له صورة في اللفظ مثل: أنا، والتاء في (قمت)، والمستتر كفاعل (قم)[15].

تقسيم الضمير البارز إلى متصل ومنفصل:

ينقسم الضمير البارز إلى قسمين: متصل ومنفصل، فالمتصل هو ما لا يبتدأ به في أول النطق، ولا يقع بعد (إلا) اختيارًا عند الجمهور[16]، نحو: ياء: كتابي، وجوَّز أبو حيان [17] (ت745هـ) وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) مستدلًا بقول الشاعر[18]:

وما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا أن لا يُجاورنا إلاكِ دَيَّارُ

وقد ردَّه النحويون[19] بأنه ضرورة لا يقاس عليه.

أقسام الضمير المتصل من ناحية الموقع الإعرابي[20]:

ينقسم الضمير المتصل من ناحية الموقع الإعرابي إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يختص بمحل الرفع، وهو خمسة ضمائر: تاء الفاعل، وألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة، وياء المخاطبة. الثاني: ما يشترك بين محل النصب والجر، وهو ثلاثة ضمائر: ياء المتكلم، وكاف المخاطب، وهاء الغائب. نحو: ربي أكرمني، وقوله تعالى: ﴿ما ودَّعكَ ربُّكَ ومَا قَلَى﴾[21] وقوله ﷻ: ﴿قالَ لهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُه﴾[22]. الثالث: ما هو مشترك بين محل الرفع والنصب والجر، وهو (نا) المتكلمين. قال تعالى[23]: ﴿رَبَّنَا إِنّنا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي للإيمَانِ﴾.

تقسيم الضمير المستتر[24]:

ينقسم الضمير المستتر إلى قسمين: الأول: ما يستتر وجوبًا، والثاني: ما يستتر جوازًا. فالمستتر وجوبًا هو ما لا يخلفه اسم ظاهر، ولا ضمير منفصل، وهو المرفوع في أمر الواحد نحو: ذاكر، وفي المضارع المبدوء بتاء الخطاب للواحد نحو: تقوم، وفي المضارع المبدوء بالهمزة نحو: أقوم، أو بالنون نحو: نقوم، وبعد فعل استثناء في نحو: قاموا ما خلا زيدًا، وبعد (أفعل) التعجب، وبعد (أفعل) التفضيل. نحو: ما أحسن زيدًا، ومحمد أفضل علمًا. ولا يستتر من المضمرات إلا المرفوع؛ لأن المنصوب والمجرور فضلة، والمرفوع فاعل، وهو كجزء الفعل، فاكتفوا بلفظ الفعل عنه، كما يحذف في آخر الكلمة حرف ويكون ما بقي دليلًا على ما حذف، على نحو ما يلقانا في باب الترخيم[25].

وأما المستتر جوازًا فهو: ما يخلفه اسم ظاهر أو ضمير منفصل، وهو المرفوع بفعل الغائب نحو: زيد قام، أو فعل الغائبة نحو: هند قامت، أو الصفات المحضة نحو: زيد قائم، أو اسم الفعل الماضي نحو: هيهات.

تقسيم الضمير المنفصل من ناحية الموقع الإعرابي:

ينقسم الضمير المنفصل من ناحية الموقع الإعرابي إلى قسمين: أولهما: ما يختص بمحل الرفع، وهو (أنا)[26] و(نحن)، و(أنت)[27] وفروعه، و(هو)[28] وفروعه.

ثانيهما: ما يختص بمحل النصب وهو (إيّا)[29] متبوعًا بما يدل عليه من تكلم أو خطاب أو غيبة.

هذا وقد ذكر السهيلي[30] (ت581هـ) علة اختصاص بعض الضمائر بما وضعت عليه؛ فبين أن (أنا) وضع ضميرًا للمتكلم؛ لأن الهمزة مخرجها قريب من الصدر، وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم؛ إذ المتكلم في الحقيقة محله وراء حبل الوريد قال تعالى [31]: ﴿وَلَقَد خَلَقْنَا الإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُه﴾؛ فإذا أردت من الحروف ما يدل على المتكلم، فأولاها ما كان مخرجه من جهته وأقرب المواضع إلى محله، فكانت الهمزة؛ لقوتها وشدتها؛ إذ هي حرف مجهور شديد، وإنما لم تكن الهاء؛ لأنها حرف ضعيف خفي، والمتكلم ظاهر ومشاهد.

واختيرت النون مع الهمزة؛ لأن الهمزة منفردة لا تكون اسمًا منفصلًا، فأرادوا أن يصلوها بحرف لتكون اسمًا منفصلًا، فكان أولى ما وصلت به النون أو حروف المد واللين؛ لأنها أمهات الزوائد، وحروف المد واللين لا تصلح؛ لذهابها عند التقاء الساكنين في نحو: أنا الرجل، ونحوه، ولو حذفت؛ لبقيت الهمزة وحدها؛ فيختل الكلام، فكانت النون أولى بتألفها مع الهمزة؛ لقربها من حروف المد واللين؛ ثم بينوا النون؛ لخفائها بألف فقالوا: أنا.

ولما كان المخاطب مشاركًا للمتكلم في الكلام؛ إذ الكلام مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المخاطب، وضعوا له (أنت)؛ لأنهما لما اشتركا في المقصود بالكلام؛ اشتركا في اللفظ الدال على الاسم الظاهر، وهو الهمزة والنون، ثم زيد في ضمير المخاطب (تاء)؛ لثبوتها علامة الضمير المخاطب الفاعل في (فعلت).

وإنما كان ضمير المتكلم المخفوض (ياء)؛ لأنهم أرادوا علامة تختص بكل متكلم في حال الخفض، والأسماء مختلفة الألفاظ متفقة في حال الإضافة إليها في الكسرة التى هي علامة الخفض، إلا أن الكسرة لا تستقل بنفسها، فجلبوا الياء التى تناسبها، وجعلوها ضميرًا لكل متكلم مخفوض، ثم شركوا النصب مع الخفض في علامة الإضمار؛ لاستوائهما في المعنى واتفاقهما في كثير من الكلام.

وإنما اختيرت (نا) ضميرًا متصلًا للمتكلمين رفعًا ونصبًا وخفضًا؛ لأن النون يشترك فيها جميع المتكلمين في حال التثنية والجمع؛ إذ هي موجودة فيهما في حال الرفع والنصب والخفض، وزادوا بعدها ألفًا؛ لأمرين: أولهما: حتى لا تشبه التنوين أو النون الخفيفة. وثانيهما: قربها من لفظ (أنا) و يجمعهما التكلم.

وإنما كان الضمير المرفوع المتصل للمتكلم (تاء) في نحو (ضربتُ)؛ لأنهم أرادوا وضع حرف تشترك فيه الأسماء جميعًا في هذه الحالة، فرأوا أن الأسماء تختلف، فاختاروا ما لا تختلف الأسماء فيه في حال الرفع، وهو الضمة، ثم رأوا أنها لا تستقل بنفسها ما لم تكن واوًا، إلا أن الواو لا يمكن تعاقبُ حركات الإعراب عليها، وهم يحتاجون إلى الحركات في هذا الضمير؛ للتفرقة بين الفاعل المتكلم في نحو (فعلتُ) والمخاطب في نحو (فعلتَ) والمخاطبة في نحو (فعلتِ)، فجعلوا التاء مكان الواو لأمرين. أولهما: قربها من مخرج الواو. ثانيهما: أنها قد تبدل منها في كثير من الكلام نحو: (تراث).

وإنما كان ضمير المخاطب حال النصب والخفض (كافًا)؛ لأن الياء قد اختص بها المتكلم في حال الخفض والنصب، والمخاطب مقصود بالكلام، فجعلوا الكاف المبدوء بها الكلام علامة إضمار المتكلم في هذه الحالة.

وإنما كان ضمير الغائب المنفصل (هاء) بعدها واو، ولم يكن همزة كما في المتكلم؛ لأن الهمزة مجهورة شديدة، فكانت أولى بالمتكلم الذى هو أظهر، والهاء لخفائها أولى بالغائب الذى هو أخفى وأبطن، ثم وصلت بالواو؛ لأنه لفظ يرمز به إلى المخاطب ليعلم ما في النفس من مذكور، والرمز بالشفتين، والواو مخرجها منهما.

وأما (نحن) فكانت ضميرًا منفصلًا للمتكلمين جماعة أو اثنين؛ لأنه لا يمكن تثنية (أنا) ولا جمعه، وهي في الأصل: (أنا أنا) أو (أنا أنا أنا)؛ فجاؤا بكلمة تقع على المثنى والمجموع في أولها وآخرها (نون) إشارة إلى تثنية (أنا) وجمعه، فكانت النون المكررة تنبيهًا عليه وتلويحًا إليه،

وخصت النون بذلك دون الهمزة؛ لأن النون موجودة في التثنية والجمع حال الرفع والنصب والخفض، وجعلوا بين النونين (حاء)؛ لقربها من مخرج الألف الموجودة في ضمير المتكلم، ثم بنوها على الضم إشارة إلى أنه ضمير مرفوع.

هذا كلام السهيلي، وبعد أن ذكر علة اختصاص كل ضمير بما وضع عليه قال [32]: «لم نقل ما قلناه في المضمرات إلا اقتضابًا من أصول السلف، واستنباطًا من كلام اللغة، وبناءً على قواعدها، وجريًا على طريقة علمائها، فتأمل هذه الأسرار بقلبك، والحظها بعين فكرك، ولا يذهلنك فيها نبو طباع أكثر الناس عنها، واشتغال العالمين بظاهر من الحياة الدنيا عن الفكر فيها، والتنبيه عليها، فإني لم أفحص عن هذه الأسرار، وخفي التعليل في الظواهر والإضمار، إلا قصدًا للتفكر والاعتبار في حكمة من خلق الإنسان وعلمه البيان، فإنه الخالق للعبارات والمقدر للطائف والإشارات».

وقد سار ابن يعيش (ت643هـ) على نهج السهيلي؛ فعلل لوضع بعض الضمائر على ما هي عليه فقال [33]: «في ضمير المرفوع المتصل: (ضربتُ)... بتاء مضمومة... فإن قيل: ولم كانت هذه التاء متحركة؟ وهلا كانت ساكنة؟ ولم خصت حيث حُركت بهذه الحركة التي هي الضم دون غيره؟ فالجواب: أما تحريكها؛ فلأن التاء هنا اسم قد بلغ الغاية في القلة، فلم يكن بُدٌّ من تقويته بالبناء على الحركة، لتكون الحركة فيه كحرف ثانٍ... وإنما خُص بالضم دون غيره؛ لأمرين: أحدهما: أن المتكلم أول قبل غيره، فأعطي أول الحركات وهي الضمة. والأمر الآخر: أنهم أرادوا الفرق بين ضميري المتكلم والمخاطب، فنزلوا المتكلم منزلة الفاعل، ونزلوا المخاطب منزلة المفعول... فضموا تاء المتكلم؛ لتكون حركتها مجانسة لحركة الفاعل، وفتحوا تاء المخاطب؛ لتكون حركتها من جنس حركة المفعول». ثم أردف: إنك إن خاطبت مؤنثة، قلت: ضربتِ، فتبني التاء على الكسر، وخصوا المؤنث بالكسر؛ لأن الكسرة من الياء، والياء مما يؤنث بها في نحو: تفعلين. وإن خاطبت مثنى أو مجموعًا قلت: ضربتما وضربتم وضربتن، يستوي المؤنث والمذكر في التثنية؛ لأنها ضرب واحد لا يختلف، إذ لا تكون تثنية أكثر من تثنية، ويفترقان في الجمع لاختلاف معناه.

والذى يبدو لي أن ما ذكره السهيلى (ت581هـ) وابن يعيش (ت643هـ) في علة اختصاص كل ضمير بما وضع عليه في الصورة، هو أمرٌ مستنبطٌ بالعقل، لم يقم عليه دليلٌ من الصنعة، وهو لا يعدو أن يكون مجردَ تعليلٍ يقرب المعنى إلى المخاطب ويسر الفهم لدى المتلقي. ثم إن ما سبق تعليلٌ لوضعية الضمير، وحق الوضعيات ألا تعلل.

سبب بناء الضمائر:

الضمائر كلها مبنية، وقد تعددت الأسباب التى ذكرها النحاة لبنائها، فيرى الثمانيني[34] (442هـ) أنها بنيت لأحد أمرين: أولهما: أنها أشبهت الحروف في الافتقار إلى ما ترجع إليه، كافتقار الحرف إلى ما يستند إليه. ثانيهما: أنهم لما أرادوا الكناية عن الاسم؛ اقتصروا على حرف منه، والحرف لا يستحق إعرابًا، وكذلك ما كُنِّي به عنه.

ويرى الجرجاني[35] (ت471هـ) أن الضمائر بنيت لأحد أمرين: أولهما: أنها لا تلزم المسمى، ألا ترى أنك إذا قلت لزيد: أنت فعلتَ هذا، لم يكن له هذا الاسم (أنت) في جميع أحواله؛ لأنه إذا زال عن حضرتك، وانقطع الخطاب بينك وبينه، لا يجوز أن تقول له: أنت فعلت هذا، وإنما تقول: هو فعل هذا، وكذا إذا قلتَ عن شخص: هو فعل هذا، لم يلزمه ذلك في عموم أحواله؛ لأنه إذا حضر وخاطبته قلت: أنت فعلتَ هذا، فلما كانت المضمرات لا تلزم المسمى، استحقت البناء؛ لأن الأسماء أصلها أن تلزم المسميات، ألا ترى أن الرجل، والفرس، لازمان لما وضعا عليه في أول الأحوال، وأنك إذا سميت إنسانًا بـ (محمد)، لم تنتقل عنه هذه التسمية في حال من الأحوال، فلما خالفت الضمائرُ الأسماءَ في هذا، عُدل بها عن منهاج الإعراب الذى يكون أصلًا في الأسماء، إلى منهاج الحروف وهو البناء. ثانيهما: أن تغير صيغها يغني عن الإعراب، فللمرفوع صيغة تخالف المنصوب، وتخالف المجرور، وإذا كانت الضمائر كذلك؛ فإن إدخال الإعراب فيها، يكون بمنزلة إعراب الحروف، في أنه تغيير لفظ لغير معنى، فلو قيل: أنتُ، وأنتَ، وأنتِ، لكان بمنزلة: سوفُ، وسوفَ، وسوفِ، في أنه تغييرُ لفظٍ لغير معنى.

فإن قلتَ: يتفق لفظ المنصوب والمجرور في نحو: ضربني غلامي، وضربك غلامك، وضربه غلامه. قلتُ: لا يضرُّ ذلك، ولا يقدح في بنائها، لتغير صيغها؛ لأن من المعربات ما يتفق فيه لفظ المنصوب والمجرور نحو: ضربت الزيديْنِ، ومررت بالزيديْنِ، وضربت الهنداتِ، وسلمت على الهنداتِ، ورأيت أحمدَ ومررت بأحمدَ، ورأيت الزيدِيْنَ وسلمت على الزيدِيْنَ، فهذه أربعة أنواع، يتفق فيها لفظ الجر والنصب ولم يكن ذلك قادحًا في الإعراب، فليكن ما اتفق فيه لفظ الضمير كذلك، غير قادح في البناء [36].

ويرى أبو البركات الأنباري (ت577هـ) [37] أن الضمائر بُنيت؛ لأنها تشبه الحرف في جعله دليلًا على المظهر، فإذا جُعل المضمر علامة على غيره، أشبه تاء التأنيث، وإذا أشبه تاء التأنيث، فقد أشبه الحرف، فاستحق البناء لذلك.

ويرى ابن يعيش (643هـ)[38] أنها بنيت لوجهين: أولهما: شبهها بالحروف، ووجه الشبه أنها لا تستبد بأنفسها، وتفتقر إلى تقدم اسم ظاهر ترجع إليه، فأشبهت الحروف في الافتقار إلى غيرها؛ لأنها لا تفيد معنى إلا مع غيرها. ثانيهما: أن المضمر كالجزء من الاسم المظهر، إذ كان قولك: زيد ضربته، إنما أتيت بالهاء؛ لتكون كالجزء من اسمه ودالَّة عليه، إلا أنك ذكرت الهاء، ولم تذكر الجزء من اسمه؛ لتكون في كل ما تريد أن تضمره مما تقدم ذكره؛ فكان الضمير لذلك كالجزء من الاسم، وجزء الاسم لا يستحق الإعراب.

ويرى ابن الحاجب (ت646هـ) في شرح الإيضاح [39] أن سبب بناء الضمائر أحد أمرين: أولهما: أنها تشبه الحروف في الاحتياج إلى غيرها. وقد فسَّر الاحتياج في شرح المقدمة الكافية فقال[40]: «...لاحتياجها في وضعها إلى ما تتبين به من قرينة التكلم، والخطاب، وتقدم الذكر في الغائب، فأشبهت لذلك الحروف». يعني احتياجها إلى قرينة التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة. ثانيهما: أنه لا يوجد فيها سبب الإعراب، وسببه: اختلاف المعاني على الصيغة الواحدة. والضمائر صيغتها مختلفة فيقوم اختلاف الصيغ مقام الإعراب، وعليه فلا سبب لبنائها. وزاد في شرح المقدمة الكافية سببًا ثالثًا، وهو شبه الحرف في الوضع[41].

ويرى ابن مالك (ت672هـ)[42] أن الضمائر بُنيت لأحد أربعة أسباب: الأول: شبه الحرف في الوضع. الثاني: شبه الحرف في الافتقار؛ لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميم من مشاهدة أو ما يقوم مقامها. الثالث: شبه الحرف في الجمود وعدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير، أو بأن يوصف، أو يوصف به، كما فعل بأسماء الإشارة، أو بأن يبنى منه (مفعلة) دالًّا على الكثرة كما فُعل بالمتمكن من الأسماء. الرابع: أن اختلاف صيغها يقوم مقام الإعراب. وزاد الشاطبي (790هـ)[43] سببًا في بناء الضمائر، وهو: الإبهام، وبيان ذلك أن المضمر يقع على كل شيء من الحيوان وغيره، فأشبه الحرف؛ إذ الحروف أعراض تعترض في الأشياء كلها. وزاد الشيخ خالد [44]: شبه الحرف في المعنى؛ لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة.

والذى يبدو لي أن الإبهام لا يصلح سببًا لبناء الضمائر، فالنكرة في نحو: جاء رجل، فيها إبهام وشياع، ومع هذا فإنها معربة غير مبنية، فدلَّ هذا على أن الإبهام ليس سببًا في البناء. وإنما سبب بنائها هو مجموع ما تقدم من الأسباب التي ذكرها النحاة من قبل، وإن كان أحدها كافيًا للبناء.

المبحث الثالث: منزلة الضمير بين المعارف

إنما كان الضمير معرفة؛ لأن المتكلم لا يضمر إلا إذا عرف أن من يحدثه قد عرف مقصوده؛ أو لأنه يتكلم عن نفسه، أو يكلم مخاطبًا، والنفس والمخاطب معرفة، يقول سيبويه [45]: «وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمر اسمًا بعد ما تعلم أن مَنْ تُحدِّثُ قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئًا يعلمه». والمعارف تتفاوت في درجة تعريفها، والنحاة مختلفون في أعرفها، فسيبويه ومن تبعه من البصريين [46] يرون أن الضمير أعرف المعارف؛ لأنه لا يضمر إلا وقد عُرف، ثم الاسم العلم؛ لأن الأصل فيه أن يُوضع على شيء لا يقع على غيره من جنسه، ثم أسماء

الإشارة؛ لأنها تعرف بالعين والقلب، ثم ما عُرف بالألف واللام؛ لأنه يُعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف، وتعريفه على قدر ما يُضاف إليه.

ولم يذكر سيبويه وكثيرٌ من الأقدمين الأسماء الموصولة في جملة المعارف حين تصدوا لبيان الأعرف منها، وذلك لأحد أمرين: أولهما: أن الأسماء الموصولة مما عُرِّف بالألف واللام، بدليل أن ما هي فيه معرفة، بخلاف ما ليست فيه نحو: (مَنْ، و ما)، واجتزئ بإظهارها في (الذي) ونحوه من إظهارها في (مَنْ) و (ما) و (أي). ثانيهما: أن تعريفها بجملة الصلة، والجمل في معنى النكرات [47]. ويرى ابن السراج (ت316هـ) [48] أن أعرف المعارف هو أسماء الإشارة؛ لأنها تتعرف بالقلب والعين، وغيرها يتعرف بالقلب لا غير، فكان ما يتعرف بشيئين أعرف مما يتعرف بشيء واحد، ثم العلم ثم المضمر، ثم ما فيه الألف واللام. واختلف النقل عن الكوفيين، فنقل عنهم أبو البركات الأنباري (ت577هـ) في الإنصاف [49] أن الاسم المبهم عندهم أعرف المعارف، ثم العلم. ونقل عنهم العكبري (ت616هـ) في اللباب في علل البناء والإعراب [50] أن العلم أعرف المعارف، ونسبه أبو البركات الأنباري (ت577هـ) في أسرار العربية [51]، وابن يعيش (643هـ)[52] في شرح المفصل لأبي سعيد السيرافي (ت368هـ). ويرى ابن مالك (ت672هـ)[53] أن أعرف المعارف هو ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب، ثم المشار به، ثم الموصول وذو الألف واللام، وأما المضاف فبحسب ما يضاف إليه.

والذى يبدو لي أن الضمير أعرف المعارف؛ لأن الضمير لا اشتراك فيه لتعينه بما يعود إليه، ولذلك لا يوصف ولا يُوصف به، بخلاف العلم فإن فيه اشتراكًا ويميز بالوصف، كما أن أسماء الإشارة تُوصَفُ ويُوصَفُ بها، ويقع فيها اشتراك؛ حتى لو كان بحضرتك جماعة، فقلت: هذا، لم يعلم المراد إلا بانضمام الإقبال إليه [54]. وما ذهب إليه ابن السراج (ت316هـ) من أن اسم الإشارة يتعرف بشيئين: العين والقلب، وغيره يتعرف بالقلب فقط، ضعفه ابن يعيش (ت643هـ)[55] بأن التعريف أمرٌ راجعٌ إلى المخاطب دون المتكلم، وما ذكره يرجع إلى معرفة المتكلم، وأما المخاطب فلا علم له بما في نفس المتكلم. كما أن العلم لا يجوز أن يكون أعرف من الضمير؛

لأن فيه اشتراكًا كما تقدم، وأزيد على هذا: أنه يعرف بالوضع ويفتقر تعريفه إلى إعلام المسمِّي به غيره بأن هذا الشيء اسمه كذا، وقد زيدت فيه الألف واللام نحو: الحارث، والعباس، والفضل[56]، ونحو قول أبي النجم[57]:

باعد أمَّ العمرو من أسيرها حُرَّاس أبوابٍ على قصورها

وهذا لا يوجد في المضمر[58]. ومن جهة أخرى، فإن العلم قد يتنكر نحو: مررت بزيد، وزيد آخر، والضمير لا يتنكر بحال[59]. فإن قلتَ: الضمير يتنكر في نحو: رُبَّهُ رجلًا، قلتُ: النكرة بعد الضمير هنا مفسِّرة له، فجبرت ما فاته من الدخول على (رُبَّ) وعدم تقدم ما يعود عليه[60].

وإذا ثبت أن الضمير أعرف المعارف، فإني أقول: أعرف الضمائر وأخصها هو ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب، وإنما انحط في التعريف عن ضمير المتكلم؛ لأنه قد يكون بحضرته اثنان أو أكثر، فلا يعلم أيهم يخاطب، ثم ضمير الغائب، وإنما انحط عنهما في التعريف؛ لأنه قد يكون كناية عن معرفة وعن نكرة، ولذلك أجازوا: رب رجل وأخيه [61]. ويترتب على هذا أنه إذا اجتمعت الضمائر قُدم الأعرف والأخص، فيقال: أنا وأنت فعلنا كذا [62]. وإنما احتجنا إلى الترتيب بين المعارف، للاضطرار إليها في باب النعت، إذ المعرفة من الأسماء لا تنعت بكل معرفة، وإنما تنعت بما كان في رتبتها من التعريف، أو دون رتبتها، لا بما فوق رتبتها [63].

المبحث الرابع: أهمية الضمير في اللغة العربية

للضمير أهميةٌ كبيرةٌ وأثرٌ عظيمٌ في الجملة، من ناحيتي المعنى والصنعة النحوية، وهذه الأهمية وذلك الأثر قد يكون في كل الضمائر على اختلاف موقعها وموضعها، وقد يكون خاصًا بكل ضمير، والحديث هنا عن الأثر العام، فأقول: إن للضمير أثرًا كبيرًا في الأسلوب من ناحية المعنى، ويتمثل هذا الأثر في أمرين: أولهما: الإيجاز والاختصار. وثانيهما: إزالة اللبس.

أما الإيجاز والاختصار، فلأن الاسم الظاهر تكثر حروفه، ويدخله الإعراب، بخلاف المضمر، فإنه أقل حروفًا، ولا يدخله الإعراب، فإذا أغنى الضمير عن الاسم الظاهر؛ كان ذلك إيجازًا

واختصارًا [64]. يقول الثمانيني[65] (ت442هـ): «فإن قيل: فلم وقع الضمير في الكلام؟ وما الحاجة التى دفعت إليه؟ قيل له: طلبوا الإيجاز والاختصار؛ وذلك لأن الاسم الظاهر تكثر حروفه، ويلزمه الإعراب، والمضمر مبني لا يدخله الإعراب، وهو أقل حروفًا من الظاهر، فلأجل هذا الاختصار والإيجاز وقع في الكلام». ويقول ابن يعيش[66] (ت643هـ): «وإنما أتي بالمضمرات كلها؛ لضرب من الإيجاز... فأما الإيجاز فظاهر؛ لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم».

ويعبر ابن جني (ت392هـ) عن الإيجاز والاختصار بالخفة، ويضرب لهذه الخفة مثلًا فيقول[67]: «وأما وجه الاستخفاف؛ فلأنك إذا قلت: العَبَيْثَران شممته، فجعلت في موضع التسعة[68] واحدًا، كان أمثل من أن تعيد التسعة كلها، فتقول: العَبَيْثَران شممت العَبَيْثَران. نعم، وينضاف إلى الطول قبح التكرار المملول، وكذلك ما تحته من العدد الثماني، والسباعي، فما تحتها، هو على كل حال أكثر من الواحد».

ويضرب الجرجاني (ت471هـ)[69] مثالًا آخر لإفادة الضمير الإيجاز والاختصار بألف الاثنين في (يفعلان) نحو قولك: الزيدان يضربان، فألف الاثنين هنا اسم قائم مقام (الزيدان)، وكان الأصل أن يقال: الزيدان يضرب الزيدان، إلا أنهم تركوا ذلك؛ طلبًا للإيجاز والاختصار، وهو أن قولك: الزيدان يضرب الزيدان، فيه تكرار وإطالة، وإذا قلت: الزيدان يضربان؛ كان الأسلوب مختصرًا موجزًا.

هذا ولكون الضمير مفيدًا الإيجاز والاختصار في الكلام، فإنه لا يُلجأ إلى الضمير المنفصل إلا عند تعذر المتصل؛ لأنه أخف وأخصر. يقول ابن جني[70] (ت392هـ): «فلما كان الباعث عليه، والسبب المقتاد إليه، إنما هو طلب الخفة به، كان المتصل منه آثر في نفوسهم، وأقرب رحمًا عندهم، حتى أنهم متى قدروا عليه؛ لم يأتوا بالمنفصل مكانه». ويقول الثمانيني[71] (ت442هـ): «واعلم أنك إذا قدرت على الضمير المتصل، قبح أن تأتى بضمير منفصل؛ لأن المتصل أسهل وأوجز من المنفصل».

ولأجل إفادة الضمير الإيجاز والاختصار أيضًا، جعل النحاة الضمير المتصل المستتر أصل الضمائر، يقول الرضي[72] (ت686هـ): «اعلم أن أصل الضمائر المتصل المستتر؛ لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار؛ لكونه أخصر من المنفصل، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال، فلا يقال: ضرب أنا؛ لأن (ضربت) مثله معنى، وأخصر منه لفظًا».

وأما إفادة الضمائر رفع اللبس، فمن جهة أن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فإنك إذا قلت: جاء محمدٌ، محمدٌ نجح، جاز أن يتوهم السامع أن (محمدا) الثاني غير الأول، كما أن الأسماء الظاهرة، ليست لها أحوال تفترق بها إذا التبست، وإنما يرفع الالتباس فيها بوصفها كقولك: جاء محمد الطويل، والمضمرات لا لبس فيها، فاستغنت عن الصفات؛ لأن الأحوال المقترنة بها تغني عن وصفها، والأحوال المقترنة بها هي قرينة التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، والمشاهدة، وتقدم ذكر الغائب الذي يصير بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم[73].

يقول ابن حني[74] (392هـ): «أما الإلباس؛ فلأنك إذا قلت: زيد ضربت زيدًا، لم تأمن أن يُظن أن زيدًا الثاني غير الأول، وأن عائد الأول متوقَّعٌ مترقَّبٌ. فإذا قلت: زيد ضربته؛ عُلم بالمضمر أن الضرب إنما وقع بزيد المذكور لا محالة، وزال تعلق القلب لأجله وسببه، وإنما كان كذلك؛ لأن المظهر يُرتجل، فلو قلت: زيد ضربت زيدًا؛ لجاز أن يتوقع تمام الكلام، وأن يُظن أن الثاني غير الأول، كما تقول: زيد ضربت عمرًا، فيتوقع أن تقول: في داره، أو معه، أو لأجله. فإذا قلت: زيد ضربته، قطعت بالضمير سبب الإشكال، من حيث كان المظهر يُرتجل، والمضمر تابعٌ غير مرتجل في أكثر اللغة، فهذا وجه كراهية الإشكال».

وضرب الجرجاني[75] (ت471هـ) مثالًا لرفع الضمير الإلباس في الأسلوب بألف الاثنين في نحو: أخواك قاما، والرجلان يضربان، ألا ترى أنك إذا قلت: أخواك قام أخواك، والرجلان ضرب الرجلان، جاز أن يُظن أن الثاني غير الأول، وفي هذا لبس، فإذا قلت: أخواك قاما، والرجلان يضربان، زال اللبس. وقد اقتصر الرضي (ت686هـ) على هذا الأثر للضمير المنفصل فقال[76]:

«اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس، فإن (أنا) و(أنت) لا يصلحان إلا لمعنيين، وكذا ضمير الغائب، نصٌّ في أن المراد هو المذكور بعينه، في نحو: جاءني زيد وإياه ضربت، وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس: الاختصار».

والذى يبدو لي أن الضمائر أخصر وأوجز من الأسماء الظاهرة سواء أكانت متصلة أم منفصلة، نعم المتصلة أخصر، لكن المنفصلة موجزة مختصرة إذا قارنتها بالأسماء الظاهرة.

أما أثر الضمير وأهميته في الجملة من جهة الصنعة النحوية، فتتضح أكثر ما تتضح في أنه الأصل في الربط في الجملة العربية، وفي مواضع كثيرة لا يصلح للربط غيره وإنما يكون الضمير رابطًا في مواضع هي:

الأول: ربط جملة الخبر بالمبتدأ، وذلك إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى، والأصل في الربط إذ ذاك هو الضمير[77] نحو: زيد غلامه صالح. وإنما احتاجت جملة الخبر إلى الضمير هنا؛ لأن الجملة في الأصل كلامٌ مستقلٌ، فإذا أردت أن تجعلها جزء كلام، فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر، وهذا الرابط هو الضمير؛ إذ هو الموضوع لهذا الغرض، ولذلك يقال في جملة الخبر إذا كان الرابط ظاهرًا: إنه ناب مناب الضمير[78]. ويقول الثمانيني[79] (ت442هـ): «فأما الجملة فهي عبارة عن كلام مستقل بنفسه، ويستغني عن غيره... ولما كانت الجملة لقيامها بنفسها تستغني عن غيرها، لم يُعلم كونها خبرًا للمبتدأ من غير عائد يعود منها إليه، فإذا كانت كذلك؛ وجب أن يكون في الجملة ضمير من المبتدأ يعود إليه منها، ألا ترى أنك لو قلت: زيد قام عمرو، لم يجز أن تكون هذه الجملة خبرًا عن (زيد)؛ لعدم الضمير فيها، فإن قلت: زيد قام عمرو إليه، صارت الجملة خبرًا عن المبتدأ؛ لرجوع العائد منها إليه».

ولأن الأصل في الربط هنا هو الضمير؛ فإنه يربط مذكورًا نحو: الكتاب قرأته، ومحذوفًا قياسًا كما في نحو قولهم: السمن منوان بدرهم، أي منه. وقولهم: البُرُّ الكُرُّ بعشرين دينارًا، والتقدير: البُرُّ الكرُّ منه، ولولا هذا التقدير، لم يصح الكلام[80]. ويربط محذوفًا مرفوعًا، نحو

قوله تعالى [81]: ﴿إِنّ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ والتقدير: لهما ساحران، في قراءة تشديد (إنَّ)، وهذا مذهب أبي عبيدة معمر بن المثنى[82] (ت209هـ)، والزجاج[83] (ت311هـ)، ونسبه المرادي[84] (ت749هـ) وابن هشام[85] (ت761هـ) للمبرد، ونسبه السيوطي[86] (ت911هـ) للأخفش. ويربط محذوفًا منصوبًا نحو قراءة ابن عامر[87]: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الحُسنى﴾ برفع (كل) في آية الحديد، فـ(كل) مبتدأ، والجملة بعده خبره، والضمير الرابط محذوف، والتقدير: وعده. ومثله قول أبي النجم[88]:

قد أصبحت أمُّ الخيار تدعي علـيَّ ذنبًا كله لم أصنعِ

والتقدير: لم أصنعه[89]. والضمير الرابط المحذوف هنا قد يكون منصوبًا بفعل كما تقدم، ونحو قول الشاعر[90]:

ثلاث كلهن قتلت عمدًا فأخزى اللهُ رابعةً تعودُ

والتقدير: قتلتهن، فحذف الرابط [91]. وقول امرئ القيس [92]:

فأقبلتُ زحفًا على الركبتين فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أَجُرُّ

والتقدير: لبسته، وأجره. وقد يكون الرابط المحذوف منصوبًا بوصف نحو قولك: محمد أنا الضارب، أي: الضاربه[93]، وإنما جاز كل ذلك في الضمير –على خلاف فيه- لأن الضمير هو الأصل في الربط، ويجوز في الأصول ما لا يجوز في الفروع.

الثاني: ربط جملة الصفة بالموصوف، ولا يربطها إلا الضمير[94] نحو: مررت برجل قام أبوه. فجملة (قام أبوه) في موضع جر صفة لـ(رجل) والرابط الضمير، وإنما وجب تضمن جملة الصفة ضميرًا يربطها بالموصوف؛ ليحصل الربط بين الموصوف وصفته، فيحصل اتصاف الموصوف بمضمون الصفة، فيتخصص أو يتعرف بها، فلو قلت: مررت برجل قام عمرو، لم يكن الرجل متصفًا بقيام عمرو، فلا يتخصص بها، فإذا قلت: مررت برجل قام عمرو في داره؛ صار الرجل متصفًا بقيام عمرو في داره [95].

ولأن جملة الصفة لا يربطها بالموصوف إلا الضمير، فإنه يربط مذكورًا كما في قوله تعالى[96]: ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ﴾ ويربط مقدرًا مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، فمن المقدر المرفوع قول ثابت بن قطنة[97]:

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكنْ عارًا عليك ورُبَّ قتلٍ عارُ

والتقدير: (هو عار) والجملة في موضع جر صفة لـ(قتل)[98].

ومثال المقدر المنصوب قول جرير[99]:

حميتَ حمى تِهامةَ بعد نجدٍ وما شيءٌ حميت بمستباحِ

والتقدير: حميته، فالجملة في موضع رفع صفة لـ(شيء)، والعائد المنصوب مقدر[100].

ومثال المقدر المجرور: قوله تعالى[101]: ﴿وَاتّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عن نفْسٍ شيْئًا﴾، والتقدير: لا تجزي فيه. يقول الزمخشري[102] (ت538هـ): «وهذه الجملة منصوبة المحل صفة لـ(يومًا). فإن قلت: فأين العائد منها إلى الموصوف؟ قلتُ: هو محذوف تقديره: لا تجزي فيه». وفي كيفية حذف (فيه) قولان: أولهما: أنه حذف دفعة واحدة، والثاني: أنه حذف الجار أولًا، فانفصل الضمير، ثم حذف[103]. فإن قلت: يجوز وقوع غير الضمير رابطًا في جملة الصفة نحو قول الشنفرى[104]:

كأنَّ حفيفَ النَّبْلِ من فوقِ عجسها عوازبُ نحلٍ أخطأ الغارَ مُطْنِفُ

فقد وقعت جملة (أخطأ الغار مطنف) نعتًا لـ(عوازب) أو لـ(نحل)، والرابط (ال) في الغار. قلتُ: ليست (ال) هي الرابط في جملة الصلة، وإنما الرابط هو المضاف إليه المحذوف وهو منوي في (مطنف) والتقدير: عوازب نحل أخطأ الغار مطنفها. وإنما جاز حذف الضمير الرابط هنا؛ لأنه الأصل في الربط، ولا يربط بغيره في باب الصفة، فجرى محذوفًا كأنه موجود.

وينبغي أن أشير هنا إلى أن حذف الضمير الرابط هنا ليس كحذفه في باب خبر المبتدأ، إذ حذفه من الجملة الواقعة خبرًا قليل، وحذفه من الجملة الواقعة صفة كثير[105].

الثالث: ربط جملة الصلة بالموصول ولا يصلح رابطٌ فيها إلا الضمير غالبا[106]. نحو: جاء الذي ضربته، قال تعالى[107]: ﴿كَمَا يَقُومُ الّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ من المسِّ﴾.

فلا بد لجملة الصلة من رابط يربطها بالموصول، وهو ضمير ذلك الموصول، وفائدته: ربط الموصول بصلته والإيذان بتعلق جملة الصلة به؛ لأن الأصل أن الجملة كلام مستقل، فإذا أتيت فيها بما يتوقف فهمه على ما قبله؛ آذن هذا بتعلقها به، تقول: حضر الذي قام، فجملة (قام) لا موضع لها صلة الموصول، والعائد مستتر في الفعل؛ لأنه له، ولو كان لغيره لم يستتر نحو: حضر الذى قام غلامه[108].

ولأن الأصل هو الربط بالضمير في هذا الموضع؛ جاز حذفه، ومن ذلك قوله تعالى[109]: ﴿أَهَـذَا الّـذِي بَعَـثَ اللهُ رَسُـولا﴾ أي: بعثه. وقوله سبحانه[110]: ﴿وَأَمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُم﴾ أي: أنزلته. وقوله ﷻ[111]: ﴿فَاقضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ أي: قاضيه. وفي حذف الضمير هنا وشروط الحذف خلاف بين النحويين[112]، لا يحتمله هذا البحث، فغاية ما أريد أن أشير إليه هو قيمة الضمير في الربط مذكورًا ومحذوفًا في جملة الصلة.

وإنما قلت: ولا يصلح رابطٌ فيها إلا الضمير غالبًا؛ لأنه قد جاء الربط بالاسم الظاهر في قول مجنون ليلى[113]:

فيا رَبَّ ليلى أنت في كل موطنٍ وأنت الذي في رحمة الله أطمعُ

فقوله: (في رحمة الله أطمع) صلة الموصول، وناب الاسم الظاهر لفظ الجلالة (الله) مناب الضمير في الربط، على أنه يجوز أن يكون التقدير: في رحمته، وإلى ذلك أشار ابن مالك (ت672هـ) بقوله[114]: «أراد: وأنت الذي في رحمته أطمع».

الرابع والخامس: ربط بدل البعض والاشتمال بالمبدل منه مثل: أكلت الرغيف ثلثه، وأعجبني زيد خلقه. ولا يكون الرابط في هذا الباب إلا الضمير[115]، فلابد في بدل البعض وبدل الاشتمال من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه؛ ليربط البعض بكله[116].

وقد أوضح الرضي[117] (ت686هـ) أهمية الضمير هنا من جهة أن الفائدة في بدل البعض وبدل الاشتمال هي البيان بعد الإجمال، والتفسير بعدالإبهام، وذلك أن المتكلم يحقق بعد التجوز والمسامحة بالأول، تقول: أكلت الرغيف، ثم تبين المقصود بقولك: ثلثه. وكذا في بدل الاشتمال فإن الأول يجب أن يكون بحيث يجوز أن يطلق ويراد به الثاني نحو: أعجبني زيد، ثم تفسر، فتقول علمه؛ ولذا لابد من الضمير ليربط البدل بما قبله، فيتضح المراد على الحقيقة، ويزول الإبهام، ويحصل البيان بعد الإجمال، وإذا لم يأت الضمير، كان البدل أجنبيًا عن المبدل منه، فيفوت هذا الغرض. وهذا بخلاف البدل المطابق؛ فإنه لا يحتاج إلى ضمير رابط؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن جملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى رابط[118]. يقول العكبري[119] (ت616هـ): «ولا يحتاج في بدل الكل إلى ضمير يعود على الأول؛ لأن الثاني هو الأول، ويُحتاج إليه في بدل البعض والاشتمال؛ لأن الثاني مخالف للأول؛ فيرتبط به بضميره كالجملة في خبر المبتدأ».

والضمير الرابط في بدل البعض قد يكون مذكورًا كما في قوله تعالى[120]: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم﴾. وقد يكون مقدرًا كما في قوله تعالى[121]: ﴿وَلِلهِ عَلى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إليهِ سَبِيْلا﴾. فـ (من استطاع) بدل من (الناس) بدل بعض من كل، والضمير العائد على المبدل منه مقدر، أي: منهم[122]. وكذا الضمير الرابط في بدل الاشتمال يكون مذكورًا نحو: أعجبنى زيد خلقه، ويكون مقدرًا نحو قوله تعالى[123]: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ﴾، فالنار بدل من (الأخدود)، وقد اختُلِفَ في الضمير العائد، فيرى البصريون[124] أنه مقدر، والتقدير: النار فيه. ويرى الكوفيون[125] أن الأصل (ناره) ثم حذف الضمير، ونابت (ال) في (النار) منابه. والأول أولى؛

لأن مجيء الضمير الرابط مقدرًا في هذا الباب أمر معهود، وله نماذج كثيرة، فليكن ما نحن بصدده من هذا؛ طردًا للباب على وتيرة واحدة.

السادس: ربط ألفاظ التوكيد المعنوي بالمؤكَّد، نحو قوله تعالى[126]: ﴿ إِلَيْهِ يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلّهُ﴾ ولابد في هذا الضمير من مطابقته للمبدل منه في الإفراد والتذكير وفروعهما، فيقال: جاء زيد نفسه، أو عينه، وهند نفسها أو عينها، والزيدون أنفسهم، والهندات أنفسهن، والزيدان: أنفسهما أو أعينهما[127]. ووظيفة الضمير هنا هي الربط: ربط البدل بالمبدل منه، حتى لا يكون أجنبيًا عنه، ولذا اشترط فيه المطابقة، ولا يربط في هذا الباب إلا بالضمير، ولا يكون إلا ملفوظًا، فلا يجوز تقديره[128].

السابع: ربط معمول الصفة المشبهة بها، نحو: زيد حسن وجهه، ويكون الضمير الرابط هنا مذكورًا، نحو ما تقدم، ويكون مقدرًا نحو: زيد حسن وجهًا، أي: منه، ولا يأتي رابطٌ في هذا الباب إلا الضمير[129].

الثامن: ربط اسم الشرط المرفوع على الابتداء بجوابه، نحو قوله تعالى[130]: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنّي أُعَذّبُهُ عَذَابًا لا أُعَذّبُهُ أَحَدًا منَ العَالَمِينَ﴾ فجملة (فإني أعذبه) جواب اسم الشرط (مَنْ) وهو في محل رفع على الابتداء.

والضمير الرابط هنا يكون مذكورًا كما تقدم، ويكون مقدرًا نحو قوله تعالى[131]: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيْهِنّ الحَجّ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الحَجّ﴾ أي: منه، أو أن الأصل: في حجه، ثم حذف الضمير ونابت (ال) منابه[132]، والأول أولى؛ لأن الضمير لقوته يربط مذكورًا ومقدرًا، فلا حاجة لجعل (ال) نائبة منابه. هذا ولا يربط في هذا الباب إلا بالضمير خاصة[133].

التاسع: ربط الجملة المفسِّرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو: زيدًا أكرمه، وزيدًا ضربته، وزيدًا ضربت أخاه[134].

العاشر: ربط جملة الحال بصاحبها، ويشاركه في هذا الواو، قال تعالى[135]: ﴿وَقُلْنَا اهبِطُوا بَعْضُكم لِبَعْضٍ عَدوٌ﴾ وقال سبحانه[136]: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبلَكَ مِنَ المُرْسَلِينَ إلا إِنّهُم لَيَأكُلُونَ الطّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الأَسْوَاقِ﴾ وقال ﷻ[137]: ﴿وَيَوْمَ القِيَامَةِ تَرى الّذينَ كَذَبُوا عَلى اللهِ وُجُوهُهم مُسْوَدّةٌ﴾، فما سبق انفرد فيه الضمير بالربط. ويشاركه الواو نحو قوله تعالى [138]: ﴿لا تَقْرَبُوا الصّلاةَ وَأَنْتُم سُكَارى﴾ وقوله تعالى[139]: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذّئبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[140].

وإن انفردت الواو فإنها تكون نائبةً عن الضمير؛ لأنه الأصل في الربط، يقول ابن مالك[141] (672هـ): «ولابد من اشتمال الجملة الحالية على ضمير يعود على صاحب الحال... أو على واو يقوم مقامه».

ولبيان قيمة بعض الضمائر في الأسلوب العربي سأدرس في الصفحات التالية نوعين من أنواع الضمير، هما: ضمير الشأن وضمير الفصل؛ لأبين قيمتهما في الأسلوب العربي الفصيح.

المبحث الخامس: قيمة ضمير الشأن في الأسلوب الفصيح

ضمير الشأن، هو ضمير غائب يأتي في صدر الجملة الخبرية، دالًّا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه، نحو: هو زيد قائم، وظننته زيد قائم، وإنه زيد ذاهب[142]. وهذا الضمير يسميه البصريون: ضمير الشأن، أو الحديث، أو الأمر إذا كان مذكرًا، وضمير القصة إذا كان مؤنثًا. ويسميه الكوفيون: ضمير المجهول؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه، أو لأنه لا يدرى ما يعود عليه. وتسمية البصريون أولى؛ لأنهم سموه باعتبار معناه؛ إذ معناه الشأن والقصة[143].

ولضمير الشأن في الأسلوب أثرٌ كبيرٌ من ناحية المعنى والصنعة النحوية، ويتضح ذلك فيما يلي:

أولًا: أثر ضمير الشأن في الأسلوب من ناحية المعنى

يؤثر هذا الضمير في المعنى من جهات عدة منها:

الأولى: التفخيم والتعظيم؛ ولذا لا يستعمل إلا في مواطن التفخيم والتعظيم. يقول ابن يعيش[144] (643هـ): «اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية، فقد يقدمون

قبلها ضميرًا يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبرًا عن ذلك الضمير وتفسيرًا له... ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم». فضمير الشأن يضفي على الأسلوب تفخيمًا وتعظيمًا، يشد انتباه السامع وعقله.

الثانية: التأكيد والمبالغة، فهو يكسو الأسلوب فضل توكيد من جهة إبهامه أولًا، فتتشوق النفس إليه، فإذا فُسِّرَ بالجملة بعده وقع في النفس موقع التأكيد. يقول الجرجاني[145] (ت471هـ): «ليس إعلامك الشيء بغتة غفلًا، مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له؛ لأن ذلك يجري مجرى الإعلام في التأكيد والإحكام». وعلل ابن الحاجب (ت646هـ) لقيمة التأكيد بالضمير في هذا الأسلوب بقوله[146]: «لأن الشيء إذا ذكر مبهمًا، ثم فسِّر؛ كان أوقع في النفس من وقوعه مُفَسَّرًا أولًا».

الثالثة: أن لضمير الشأن وقعًا فريدًا في ذهن المتلقي؛ إذ يحدث جرسًا يجذب انتباهه ويستميله، إضافة إلى ما يضيفه إلى الأسلوب من تزيين اللفظ وتحسينه، يقول الجرجاني[147] (ت471هـ): «إنك ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحسن واللطف، ما لا تراه إذا هي لم تدخل عليه، بل تراه لا يصلح حيث صلح إلا بها وذلك في مثل قوله تعالى[148]: ﴿إِنَّه منْ يَتّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لا يُضِيْعُ أَجْرَ المُحْسِنينَ﴾ وقوله[149]: ﴿أَنَّه منْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَه فَأَنَّ لهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾».

ويقول في موضع آخر[150]: «إن هذا الضمير أضاف إلى الجملة فخامة وشرفًا وروعة، لا نجد منها شيئًا في الجملة التى تخلو منه».

ثانيًا: أثر ضمير الشأن في الأسلوب من ناحية الصنعة النحوية

من ناحية الصنعة النحوية فإن لضمير الشأن والقصة أثرًا كبيرًا في الأسلوب، ويبدو ذلك من جهة أنه يهيئ الناسخ للدخول على الجملة الفعلية، يقول ابن يعيش[151] (643هـ): «اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية، فقد يقدمون قبلها ضميرًا يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبرًا عن ذلك الضمير وتفسيرًا له».

وقد فطن اللغويون المحدثون لهذه القيمة لضمير الشأن والقصة، فقال برجشتراسر[152]: «وهذا مما سماه النحويون ضمير الشأن نحو[153]: ﴿إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الظَّالِمونَ﴾... وفائدة هذا التركيب: أنه يمكن الناطق من إدخال (إنَّ وأنَّ) على الجملة الفعلية... فهذا يشهد بمزيَّة اللغة العربية شهادة بَيِّنَةً، فغيرها من اللغات السامية قد يقدم أمثال (إنَّ) على الجملة الفعلية، وإن كان موضعها الأصلي أول الجملة الاسمية. والعربية أعدمت الشواذ... وهي مع ذلك اخترعت وسيلة لقلب الجملة الفعلية اسمية بغير تركيبها؛ لكي يمكن إلحاق (إنَّ) وأخواتها بالجملة الفعلية بواسطة لا مباشرة».

وقد بان بما تقدم ما يحدثه ضمير الشأن والقصة من أثر كبير في الأسلوب من ناحية المعنى والصنعة النحوية، فلا غرو أن يعتبره كثيرٌ من علماء اللغة المحدثين مزيَّة من مزايا العربية وخصيصة من خصائصها[154].

المبحث السادس: قيمة ضمير الفصل في الأسلوب الفصيح

ضمير الفصل من الضمائر التى تختص بها العربية[155]، وهو ضمير رفع منفصل يقع بين متلازمين، فهو يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو بين ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف نحو (إنّ) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، و(ظن) وأخواتها. نحو: زيد هو المنطلق، وقوله ﷻ[156]: ﴿إِنَّهُ هُوَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ وقوله سبحانه[157]: ﴿كنتَ أنتَ الرَّقِيبَ عَلَيهِم﴾[158]. وتسميته ضمير فصل، هي تسمية البصريين؛ لأنه فُصل به بين كون ما بعده خبرًا أو نعتًا؛ لأنك إذا قلت: زيد المنطلق؛ جاز أن يتوهم السامع أن (المنطلق) صفة، فينتظر الخبر، وجاز أن يفهم أنه الخبر، فإذا قلت: هو المنطلق، تَعَيّنَ للخبر، ففصلت (هو) بين الخبر والنعت، وعينته للخبرية.

ويرى ابن مالك (ت672هـ) أنه سُمّي فصلًا؛ لأنه فصل به بين شيئين متلازمين. ويسميه الكوفيون عمادًا ودعامة؛ كأنه عمد الاسم الأول وقوَّاه[159].

ولضمير الفصل في الأسلوب أثر كبير من ناحيتي المعنى والصنعة النحوية، ويتضح ذلك فيما يلى:

أولًا: أثر ضمير الفصل في الأسلوب من ناحية المعنى

يؤثر ضمير الفصل في معنى الجملة من عدة جهات منها: الأولى: التوكيد، فضمير الفصل يُضْفي على الأسلوب توكيدًا؛ لأن معنى: زيد هو القائم؛ زيد نفسه القائم، لكنه ليس تأكيدًا بالمعنى الاصطلاحي؛ لأنه يجيء بعد الظاهر والضمير، والضمير لا يؤكد به الظاهر، فلا يقال: مررت بزيد هو نفسه[160]. يقول سيبويه[161]: «الفصل يجزىء من التوكيد، والتوكيد منه». ويبنى على هذا: ألا يأتي ضمير الفصل بعد توكيد اصطلاحي، فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل[162].

هذا ومما يوضح لك إفادة ضمير الفصل التوكيد في الأسلوب: اشتراطهم أن يكون الفصل ضميرًا من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع؛ والسر في ذلك أن في ضمير الفصل ضربًا من التأكيد، والتأكيد يكون بالضمير المرفوع المنفصل نحو: قمت أنا، ولذا وجب أن يكون ضمير الفصل هو الأول في المعنى؛ لأن التأكيد هو المؤكد في المعنى[163]. ومن هنا فلو قلت: كان زيد أنت خيرًا منه، لم يكن فصلًا؛ لأن الفصل ههنا ليس الأول، فلا يكون فيه توكيد[164]. فإن قلت: كان قياس هذا ألا يكون (هو) ضمير فصل في قول جرير[165]:

وكائن بالأباطحِ من صديقٍ يراني لو أُصِبْتُ هو المصابا

قلتُ: إنما جاز أن يكون (هو) ضميرَ فصلٍ هنا، على الرغم من أنه ضمير غائب وما قبله ضمير متكلم؛ لأنه نَزَّلَ صديقه منزلة نفسه، حتى إذا أُصيب، فيكون صديقه هو مَنْ أُصيب، فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره؛ لأنه نفسه في المعنى[166]. يقول السيوطي[167] (ت911هـ): «هو عند صديقه بمنزلة نفسه، فإذا أصيب في نفسه، فكأن صديقه قد أصيب، فجعل ضمير الصديق مؤكدًا لضميره؛ لأنه هو في المعنى مجازًا واتساعًا».

وجوَّز الفارسي (ت377هـ) أن يكون (هو) فصلًا من جهة أن يكون التقدير: يرى مصابي، أي: مصيبتي، قال[168]: «ويجوز أن يكون التقدير في (يراني) يرى مصابي، أي: مصيبتى وما نزل بي... فيجوز على هذا التقدير أن يكون (هو) فصلًا». وعلى هذا التوجيه الذى ذكره الفارسي يكون الأصل: يرى مصابي إن أصبت هو المصاب، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فطابق ضمير الفصل المحذوف لا الثابت. ويترتب على هذا أن يكون (المصاب) مصدرًا ميميًا، كما تقول: جبر الله مصابك، أي: مصيبتك[169].

وجوَّز فيه الفارسي[170] وجهًا آخر يخرجه عن الفصل، وهو أن يكون (هو) في موضع الرفع، وصفًا للضمير الذي في يراني، ولا يكون (هو) إذ ذاك فصلًا؛ لأن (هو) ضمير غائب، والمفعول الأول في (يراني) للمتكلم، والفصل إنما يكون الأول في المعنى[171].

وقد بان لك بعد ما تقدم سر تسمية ضمير الفصل عند الكوفيين دِعَامة؛ لأنه يدعم الكلام، أي: يقويه ويؤكده[172].

وانطلاقًا من كل ما تقدم دعا أحد الباحثين المحدثين إلى إدراج ضمير الفصل ضمن أسلوب التوكيد الاصطلاحي؛ لأن في هذا اتساقًا مع الغرض الذي يحققه ضمير الفصل في الأسلوب العربي، قال[173]: «إن باب التوكيد هو المحل الصحيح والطبيعي لضمير الفصل؛ بدلًا من دراسته في باب المعرفة والنكرة... أو دراسته في باب المبتدأ والخبر، أو باب الجمل النواسخ. وجاء تناوله في هذه الأبواب مجتزءًا يركز على شروطه والخلاف حوله، وليس ضمن رؤية كلية تجمع بين ضمير الفصل وأغراض استعماله في اللغة التواصلية».

ولست أوافق على هذا؛ لأن ضمير الفصل وإن أفاد التوكيد، فإنه يفيده من جهة المعنى، وليس اصطلاحًا، وهب أنهم أدرجوه ضمن أسلوب التوكيد اصطلاحًا، فأين يدرس؟ هل يدرس ضمن التوكيد اللفظي أو المعنوي؟ فلا يجوز أن يكون توكيدًا لفظيًا؛ لاختلاف اللفظين، ولا يجوز أن يكون معنويًا؛ لأنه ليس من ألفاظه. وعليه فلا يجوز إدراجه ضمن أسلوب التوكيد الاصطلاحي.

الثانية: الاختصاص والقصر، ويقصد به إيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره، قال ابن هشام[174] (ت761هـ): «وكثيرٌ من البيانيين يقتصر عليه». فإذا قلت: زيد هو القائم، أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره. ويتضح الاختصاص في أنك إذا قلت: إن زيدًا فاسقٌ، فلا يكون (زيدًا) مخصوصًا بهذا الوصف دون غيره، فإذا قلت: إن زيدًا هو الفاسق، فمعناه: هو الفاسق الذى زعمت، فدلَّ على أن بالحضرة من زعم غير ذلك، وعليه فالاختصاص مزدوج الغرض، فمن جهة فيه تقوية للمعنى؛ لأن فيه قصرًا للمسند على المسند إليه، ومن جهة أخرى فيه رفع للوهم عَمَّن زعم غير ذلك[175].

ثانيًا: أثر ضمير الفصل في الأسلوب من ناحية الصنعة النحوية

لضمير الفصل في الأسلوب أثرٌ كبيرٌ من ناحية الصنعة النحوية، ويتضح في النقاط التالية: الأولى: الإيذان بتمام الاسم وكماله، وأن الذي بعده متعين للخبرية وليس وصفًا[176]. يقول سيبويه[177]: «وإنما فُصل؛ لأنك إذا قلت: كان زيدٌ الظريفَ، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتًا لزيد، فإذا جئت بـ (هو) أعلمت أنها متضمنة للخبر». وقال الفارسي[178] (ت377هـ): «وإنما فصل؛ لأنك إذا قلت: كان زيدٌ الطويلَ، فقد يجوز أن تريد بالطويل نعتًا لزيد، فإذا جئت بهو، علمت أنها متضمنة للخبر».

وهذا يبين لك صحة تسمية البصريين (ضمير الفصل)؛ لأنه فُصل به بين كون ما بعده خبرًا أو صفة؛ لأنك إذا قلت: زيد المنطلق، جاز أن يتوهم السامع أن (المنطلق) صفة؛ فينتظر الخبر، وجاز أن يفهم أنه خبر، فلما قلت: زيد هو المنطلق؛ تعين للخبرية وزال اللبس[179]. ويترتب على هذا الأثر ألا يلي ضميرُ الفصل ضميرًا؛ لأنه إذا كان ضميرًا؛ أُمِن التباس الخبر بالصفة؛ لأن الضمائر لا توصف[180].

ويترتب على هذا الأثر كذلك: الاستغناء عنه إذا قُدم، وبيان ذلك: أنه لما كانت فائدة ضمير الفصل صونُ الخبر عن توهمه تابعًا؛ ترتب على هذا الاستغناء عنه إذا قُدم الخبر؛ لأن تقديمه

يمنع توهمه وصفًا؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، فلو قدم المفعول الثاني في نحو: ظننت زيدًا هو خيرًا منك؛ لاستغنى عن ضمير الفصل؛ إذ لا حاجة إليه إن بقي في محله، فلأن يُترك ولا يُؤْتى به بعد الخبر المقدم أحقّ وأولى[181]. يقول الرضي[182] (ت686هـ): «ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم، نحو: هو القائم زيد؛ لأمنهم من التباس الخبر بالصفة، إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف».

وجوَّز الكسائي[183] (ت189هـ) تقدمه مع الخبر المقدم، وهو مدفوع بما تقدم. فإن قيل: إذا كان الغرض من ضمير الفصل إزالة اللبس بين الخبر والصفة، فلماذا جاء فيما لا لبس فيه؟ ومن ذلك قوله تعالى[184]: ﴿كنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِم﴾. ولا لبس في ذلك؛ لأن المضمرات لا توصف. قُلتُ: أجاب عن ذلك ابن يعيش[185] (ت643هـ) بأن المضمر أجري مجرى الظاهر. هذا ويجوز في (أنت) ألا تكون فصلًا، فتكون توكيدًا؛ لأنه بعد مضمر، والمضمر يؤكد بالمضمر المرفوع[186]. ويجوز أن يكون بدلًا من المضمر في (كنت)[187]. ومن رفع الرقيب، فـ(أنت) ليست فصلًا، وإنما هي مبتدأ، خبره (الرقيب)، والجملة في موضع نصب خبر (كان).

الثانية: يؤثر ضمير الفصل في الأسلوب من جهة أنه يُعلم بأن الخبر الذي بعده معرفة، أو ما قاربها من النكرات[188]. يقول الثمانيني[189] (ت442هـ): «فإن قيل فما فائدة هذا الفصل؟ قيل له... أن يكون مؤذنًا بأن الذى بعده ليس بنكرة خالصة، وإنما هو معرفة، أو قريب منها».

الثالثة: أن ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب على الصحيح، فهو اسم مُلْغَى لا محل له من الإعراب، بمنزلة (ما) إذا أُلغيت في (إنما)، وهذا مذهب جمهور البصريين[190]. ويرى الكوفيون[191] أنه توكيد لما قبله، فله موضع من الإعراب، على حسب ما قبله. وهذا مردود بأن المضمر لا يؤكد المظهر في نحو: زيد هو القائم. ويرى الكسائي (ت189هـ) أن له موضعًا من الإعراب، وحكمه في الإعراب حكم ما بعده؛ لأنه يقع مع بعده كالشيء الواحد[192].

والذى يبدو لي أن الصواب في المسألة أن ضمير الفصل اسم لا موضع له من الإعراب؛ لأن الغرض منه الإعلام من أول وهلة أن ما بعده خبرٌ لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف، إذ لم يلجأ إليه إلا لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب لذلك. يدل على ذلك أيضًا: أن لام التأكيد تدخل عليه في نحو: إن زيدًا لهو المجتهد، ولام التأكيد لا تدخل على التوكيد[193].

ويترتب على هذا أن ضمير الفصل لم يغير في إعراب الأسلوب وأن ما بعده في موضع الخبر لما قبله[194].

وقد بان بما تقدم القيمة الكبيرة والأثرالواضح لضمير الفصل في الأسلوب العربي الفصيح من ناحيتي المعنى والصنعة النحوية، فلا عجب أن اختصت به العربية دون غيرها من اللغات[195].

الخاتمة والنتائج:

لقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- للضمير أهميةٌ كبيرةٌ وأثرٌ عظيم في الأسلوب العربي، وتتمثل أهميته العامة في الإيجاز والاختصار، وإزالة اللبس.
- يؤدي الضمير وظيفة الربط بين أجزاء الجملة، وفي مواضع كثيرة لا يصلح رابطٌ غيره.
- يؤثر الضميرُ في الأسلوب مذكورًا ومضمرًا.
- ضميرُ الشأن مزيّةٌ من مزايا اللغة العربية وخصيصةٌ من خصائصها.
- اختصت العربيةُ بضمير الفصل؛ فهو من الضمائر التي اختصت بها العربية، ولا تجده في غيرها من اللغات.
- في باب الضمير، تظهر فروقٌ كثيرةٌ بين المصطلحات البصرية والكوفية.
- أنّ اختصاص كل ضمير بما وضع عليه في الصورة، هو أمرٌ مستنبطٌ بالعقل، لم يقم عليه دليلٌ من الصنعة، وهو لا يعدو أن يكون مجردَ تعليلٍ يقرب المعنى إلى المخاطب، ويسر الفهم لدى المتلقي.

- أن الضمير أعرفُ المعارف؛ لأن الضمير لا اشتراك فيه لتعينه بما يعود إليه، ولذلك لا يوصفُ ولا يُوصفُ به.
- ابتدعت العربية نظامًا فريدًا يُمَكّنُ الناسخَ من الدخول على الجملة الفعلية، وهو ضمير الشأن، في نحو قولهم: ما علمت ولا أظنُّهُ يقول ذاك إلا زيدٌ. وقد فطن اللغويون المحدثون لهذه القيمة لضمير الشأن والقصة، فذهب برجشتراسر إلى أن فائدة ضمير الشأن أنه يُمَكِّنُ الناطق من إدخال (إنَّ وأنَّ) على الجملة الفعلية، وفي هذا مزيَّة واضحة للغة العربية؛ لأن غيرها من اللغات السامية قد يقدم أمثال (إنَّ) على الجملة الفعلية، وإن كان موضعها الأصلي أول الجملة الاسمية. والعربية أعدمت الشواذ، واخترعت وسيلة لقلب الجملة الفعلية اسمية؛ ليمكن إلحاق (إنَّ) وأخواتها بالجملة الفعلية بطريقة غير مباشرة.
- ذهب بعض العلماء إلى أمورٍ، أثبت البحثُ خلافها، ومن ذلك:

(أ): يرى عوض القوزي أن سرَّ تسمية الضمير عند البصريين بالضمير والمضمر، والإضمار، وعلامة المضمر: ما لاحظوه في لفظه وشكله من ضمورٍ و صغرٍ. ولستُ أوافق على هذا؛ إذ لو صح؛ لكان الأولى تسميته بالمختصر أو الموجز. ثم إن الضمور علةٌ ومرضٌ، وهذا غيرُ ملحوظٍ فيه.

(ب): دعت خلود العموشي إلى إدراج ضمير الفصل ضمن أسلوب التوكيد الاصطلاحي؛ لأن في هذا اتساقًا مع الغرض الذى يحققه ضمير الفصل في الأسلوب العربى . ولست أوافق على هذا؛ لأن ضمير الفصل وإن أفاد التوكيد، فإنه يفيده من جهة المعنى، وليس اصطلاحًا، وهب أنهم أدرجوه ضمن أسلوب التوكيد الاصطلاحي، فأين يدرس؟ هل يدرس ضمن التوكيد اللفظي أو المعنوي؟ فلا يجوز أن يكون توكيدًا لفظيًا؛ لاختلاف اللفظين، ولا يجوز أن يكون معنويًا؛ لأنه ليس من ألفاظه. وعليه فلا يجوز إدراجه ضمن أسلوب التوكيد الاصطلاحي.

الهوامش والإحالات:

(1) عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، مصر، ط1، د. ت: 6/2، ويحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، دار السرور، مصر، د. ط، د. ت: 5/1، 19، 50، 85، 104.

(2) عبدالله الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، دار هجر، لبنان، ط1، 1990: 61.

(3) الخثران، مصطلحات النحو الكوفي: 61، ومهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، مصر، ط1، 1967: 314.

(4) الفراء، معاني القرآن: 43/1، ومحمد بن السري ابن السراج، الأصول، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3، 1996م: 118/2. أحمد بن محمد النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي، عالم الكتب، لبنان، ط2، 1985: 146/1، 195.

(5) محمد بن مكرم ابن منظو، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة، ط1، 2003م، ضمر.

(6) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، نتائج الفكر، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1991: 170.

(7) عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح الحدود النحوية، تحقيق: صالح بن حسين، جامعة الإمام محمد بن سعود المملكة العربية السعودية، ط1، 1990: 298.

(8) عبد الله بن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر، لبنان، ط1، 1995: 474/1.

(9) عثمان بن عمر، ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: إبراهيم محمود، دار سعد الدين، مصر، ط1، 2005: 438/1.

(10) علي بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور، المقرب، تحقيق: عبد الستار الجواري، مطبعة العاني، بغداد، ط 1، 1972: 25/1.

(11) محمد بن عبدالله بن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1997: 142/1.

(12) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 438/1.

(13) محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط1، 1994: 186/3، وإبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: محمد البنا وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، مكة المكرمة، ط1، 2007: 254/1.

(14) محمد بن يوسف، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النماس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1989: 462/1.

(15) الفاكهي، شرح الحدود النحوية: 301.

(16) عبد الرحمن بن كمال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998: 191/1، 192.

(17) أبو حيان، الارتشاف: 476/1.

(18) من البسيط، لم أقف على قائله، وهو غير منسوب في: عثمان بن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، لبنان، ط1، 1952: 307/1، 195/2. عثمان بن الحاجب، أمالى ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، ودار الجيل، بيروت، د.ط، د.ت: 385.

(19) نور الدين علي بن موسى، أبو الحسن الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، منشورات محمد علي بيضون، لبنان، ط1، 1998: 87/1.

(20) سيبويه، الكتاب: 350/2، 351، وعبدالله بن جمال الدين بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ط1، د.ت: 101/1.

(21) سورة الضحى من الآية: 3.

(22) سورة الكهف من الآية: 37.

(23) سورة آل عمران من الآية: 193.

(24) الفاكهي، شرح الحدود النحوية: 300، والسيوطي، الهمع: 207/1.

(25) محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، قدم له ووضع حواشيه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 1998: 28/3، 29.

(26) ذهب البصريون إلى أن الهمزة والنون هما الضمير، والألف الأخيرة زيدت لبيان الحركة، فهي كهاء السكت. وذهب الكوفيون إلى أن (أنا) بتمامها هي الضمير، والصواب ما ذهب إليه الكوفيون؛ لثبوت الألف في الوصل. ينظر: يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ط، د.ت: 93/3، 94، والسيوطي، الهمع: 201/1.

(27) ذهب البصريون إلى أن الضمير هو (أن) والتاء حرف خطاب. وذهب الفراء إلى أن (أنت) بتمامه هو الاسم، وقال بعض النحويين إن الضمير هو التاء المتصرفة، وهي في الأصل متصلة، فلما أرادوا انفصالها؛ دعموها بـ(أن) المستقل لفظًا.

والصواب ما ذهب إليه الفراء؛ لأن البساطة هي الأصل، ولا دليل على التركيب. ينظر: الرضي، شرح الكافية: 21/3.

(28) ذهب البصريون إلى أن الضمير هو الهاء والواو من (هو)، والهاء والياء من (هي). ويرى الكوفيون أن الضمير هو الهاء وحدها. والصواب ما ذهب إليه البصريون؛ لأن الضمير المنفصل لا يبنى على حرف واحد. ينظر: محمد بن عبدالله، أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1987م: 677/2 - 686.

(29) اختلف النحويون في تحديد الضمير من (إياك) و(إياه) و(إياي) على أقوال: فيرى الجمهور أن الضمير هو (إيا) واللواحق حروف تدل على الخطاب أو الغيبة أو التكلم. وذهب الخليل إلى أن (إيا) اسم مضمر مضاف إلى الكاف. وذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو الكاف أو الهاء أو الياء، و(إيا) دعامة يعتمد عليها الضمير.

وذهب بعض الكوفيين إلى أن (إياك) بتمامه هو الضمير، وكذا (إياه) و(إياي) وما تصرف منهن. وذهب الزجاج إلى أن (إيا) اسم ظاهر، واللواحق ضمائر في موضع جر بإضافة (إيا) إليها. والصواب ما ذهب إليه جمهور النحويين؛ لأن المضمر المنفصل لا يكون على حرف واحد، وعليه فلا يجوز أن تكون اللواحق هي الضمير. كما أن اللواحق لا موضع لها من الإعراب، لأنها لو كانت؛ معربة لكانت في محل جر بالإضافة، ولا سبيل للإضافة هنا؛ لأن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى غيرها؛ إذ المضمر في أعلى مراتب التعريف ينظر: عثمان ابن جني، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، د.ط، 1985: 317/1، وابن يعيش، شرح المفصل: 98/3 - 100.

(30) السهيلي، نتائج الفكر: 171-177.

(31) سورة ق آية: 16.

(32) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر: 176-177.

(33) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 86/2.

(34) ينظر: عمر بن ثابت الثمانيني، الفوائد والقواعد، تحقيق: عبد الوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 2003: 397.

(35) عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة، دار الرشيد، العراق، ط1، 1982: 140/1، 141.

(36) الشاطبي، المقاصد الشافية: 268/1.

(37) محمد بن عبدالله أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995: 302.

(38) ابن يعيش، شرح المفصل: 85/2.

(39) نفسه: 440/1.

(40) نفسه: 647/2.

(41) ينظر: نفسه: 674/2.

(42) محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، دار هجر، لبنان، ط1، 1990: 166/1، 167.

(43) الشاطبي، المقاصد الشافية: 269/1.

(44) خالد الأزهري، التصريح، دار الفكر، لبنان، د.ط، د.ت: 100/1.

(45) سيبويه، الكتاب: 6/2.

(46) ينظر: سيبويه، الكتاب: 2/5-6 والمبرد، المقتضب: 281/4، والأنباري، الإنصاف: 707/2-708.

(47) الشاطبي، المقاصد الشافية: 250/1.

(48) ابن السراج، الأصول: 149/1، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 494/1.

(49) نفسه: 707/2.

(50) نفسه: 494/1.

(51) نفسه: 302.

(52) ابن يعيش، شرح المفصل: 56/2، 87/5.

(53) ابن مالك، شرح التسهيل: 116/1.

(54) العكبري، اللباب: 494/1.

(55) ابن يعيش، شرح المفصل: 87/5.

(56) الألف واللام للمح الصفة، ودخلت عليهن بعد تنكيرهن؛ لتكون الألف واللام مشعرة بأصل الصفة، ومن قال: حارث وعباس وفضل، فهو نحو: زيد وعمرو. ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية: 245/1.

(57) من مشطور الرجز، وهما لأبي النجم في: ابن يعيش، شرح المفصل: 44/1، وليسا في ديوانه.

(58) العكبري، اللباب: 495/1.

(59) السابق: 495/1، 496.

(60) ابن يعيش، شرح المفصل: 87/5.

(61) ينظر: الأنباري، أسرار العربية: 301، وابن يعيش، شرح المفصل: 88/5.

(62) السيوطي، الهمع: 208/1.

(63) الشاطبي، المقاصد الشافية: 248/1.

(64) العكبري، اللباب: 474/1.

(65) ينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد: 396.

(66) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 84/3.

(67) ابن جني، الخصائص: 193/2.

(68) يقصد تسعة أحرف.

(69) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: 174/1.

(70) ابن جني، الخصائص: 193/2.

(71) الثمانيني، الفوائد والقواعد: 421.

(72) الرضي، شرح الكافية: 30/3.

(73) ابن يعيش، شرح المفصل: 84/3.

(74) ابن جني، الخصائص: 193/2.

(75) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح: 174/1-175.

(76) الرضي، شرح الكافية: 7/3.

(77) عبدالله بن جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، قدم له: حسن حمد، إشراف: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998: 201/2.

(78) الرضي، شرح الكافية: 208/1.

(79) ينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد: 163.

(80) السابق: 164، 165.

(81) سورة طه من الآية: 63. وقرأ الجماعة من المدنيين والكوفيين: بتشديد (إنَّ) ورفع (هذان). وقرأ أبو عمرو: «إنْ هذين لساحران» بتخفيف (إنْ) ونصب (هذين). وقرأ الزهري، والخليل بن أحمد، وعاصم - في إحدى الروايتين -: «إنْ هذان لساحران» بتخفيف (إنْ) ورفع (هذان). ينظر: الحسين بن أحمد بن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط3، 1979: 242.

(82) أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: فؤاد سرجين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1954: 21/2.

(83) إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1994: 363/3.

(84) الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، الجنى الداني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992: 398.

(85) ابن هشام، المغني: 47/1.

(86) السيوطي، الهمع: 450/1.

(87) سورة النساء من الآية: 95، والحديد من الآية: 10 وقرأ الجميع بنصب (كل) في الموضعين. وقرأ ابن عامر في آية الحديد خاصة برفع (كل). أحمد بن محمد البنا، الإتحاف: 409.

(88) الرجز لأبي النجم في: سيبويه، الكتاب: 85/1.

(89) ابن مالك، شرح التسهيل: 312/1.

(90) من الوافر، لم أقف على قائله، وهو غير منسوب في: محمد بن يوسف، أبو حيان، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 1986م: 641.

(91) الرضي، شرح الكافية: 210/1.

(92) من المتقارب، وهو لامرئ القيس في ديوانه: 159.

(93) ابن مالك، شرح التسهيل: 311/1، 312، والرضي، شرح الكافية: 208/1-211.

(94) ابن هشام، المغني: 207/2.

(95) العكبري، اللباب: 405/1، والرضي، شرح الكافية: 325/2.

(96) سورة الإسراء من الآية: 93.

(97) من الكامل، وهو لثابت بن قطنة في ديوانه، جمع وتحقيق: ماجد أحمد السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، د.ط، 1970م: 49.

(98) ابن هشام، المغني: 207/2.

(99) من الوافر، وهو لجرير، جرير، ديوانه، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، ط3، د.ت: 89/1.

(100) خالد الأزهري، التصريح: 112/2.

(101) سورة البقرة من الآية: 123.

(102) محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، تحقيق: عبد الرزاق الطويل، دار إحياء التراث العربي، لبنان، د.ط، د.ت: 138/1.

(103) خالد الأزهري، التصريح: 112/2.

(104) من الطويل، وهو للشنفرى، الشنفرى، ديوانه، جمع وتحقيق وشرح: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، 1991م: 54.

(105) يس بن زين الدين الحمصي، حاشية الشيخ يس، دار الفكر، لبنان، د.ط، د.ت: 112/2.

(106) ابن هشام، المغني: 209/2.

(107) سورة البقرة من الآية: 275.

(108) ابن يعيش، شرح المفصل: 151/3.

(109) سورة الفرقان من الآية: 41.

(110) سورة البقرة من الآية: 41.

(111) سورة طه من الآية: 72.

(112) ينظر الخلاف في: الثمانيني، الفوائد والقواعد: 709-712. ابن يعيش، شرح المفصل: 152/3-154.

(113) من الطويل، وهو لمجنون ليلى في: عبد الرحمن بن كمال الدين السيوطي، شرح شواهد المغني، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت: 559/2. محمود بن أحمد العيني، المقاصد النحوية، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت: 497/1، وليس في ديوانه.

(114) ابن مالك، شرح التسهيل: 187/1.

(115) ابن هشام، المغني: 263/2.

(116) ابن مالك، شرح التسهيل لابن مالك: 337/3. خالد، التصريح: 156/2- 157.

(117) الرضي، شرح الكافية: 401/2.

(118) خالد الأزهري، التصريح: 156/2.

(119) العكبري، اللباب: 413/1.

(120) سورة المائدة من الآية: 71.

(121) سورة آل عمران من الآية: 97.

(122) خالد الأزهري، التصريح: 156/2.

(123) سورة البروج من الآية: 4، 5.

(124) أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1994: 503/6.

(125) خالد الازهري، التصريح: 158/2.

(126) سورة هود من الآية: 123.

(127) الأشموني، شرح الأشموني: 336/2.

(128) ابن هشام، المغني: 216/2، 217.

(129) السابق: 213/2.

(130) سورة المائدة من الآية: 115.

(131) سورة البقرة من الآية: 197.

(132) ابن هشام، المغني: 214/2.

(133) السابق والصفحة نفسها.

(134) محمد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض وعادل عبد الموجود، منشورات محمد علي بيضون، لبنان، ط1، 2000: 277/1. ابن هشام، المغني: 213/2.

(135) سورة البقرة من الآية: 36.

(136) سورة الفرقان من الآية: 20.

(137) سورة الزمر من الآية: 60.

(138) سورة النساء من الآية: 43.

(139) سورة يوسف من الآية: 14.

(140) ابن مالك، شرح التسهيل: 364/2 وابن هشام، المغني: 210/2، 211.

(141) ينظر: ابن مالك، شرح عمدة الحافظ: 447.

(142) ابن مالك، شرح التسهيل: 163/1، والسيوطي، الهمع: 224/1.

(143) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 212/2، 299/3. أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط5، 1987: 354/2، 513/2. عثمان بن عمر بن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 450/1. المخزومي، مدرسة الكوفة: 311-312.

(144) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 114/3.

(145) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود شاكر، دار المدني، جدة، 1413هـ: 132.

(146) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 450/1.

(147) الجرجاني، دلائل الإعجاز: 299.

(148) سورة يوسف من الآية: 90.

(149) سورة التوبة من الآية: 63.

(150) الجرجاني، دلائل الإعجاز: 132.

(151) ابن يعيش، شرح المفصل: 114/3.

(152) ينظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1982: 139، 140.

(153) سورة الأنعام من الآية: 135.

(154) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: 139، 140.

(155) الشاذلي الهشيري، الضمير: بنيته ودوره في الجملة، كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، ط1، 2003: 72.

(156) سورة القصص من الآية: 16.

(157) سورة المائدة من الآية: 117.

(158) ابن يعيش، شرح المفصل: 110/3. عثمان بن عمر بن الحاجب، شرح المقدمة الكافية، تحقيق: جمال مخيمر، مكتبة نزار مصطفى، مكة المكرمة، ط1، 1998: 704/2.

(159) ابن مالك، شرح التسهيل: 167/1.

(160) ابن هشام، المغني: 199/1. الرضي، شرح الكافية: 62/3.

(161) سيبويه، الكتاب: 389/2.

(162) ابن هشام، المغني: 199/2.

(163) ابن يعيش، شرح المفصل: 110/3.

(164) السابق والصفحة نفسها.

(165) من الوافر، وهو لجرير في: السيوطي، شرح شواهد المغني: 875، ولم أقف عليه في ديوانه.

(166) ابن هشام، المغني: 198/2.

(167) السيوطي، الهمع: 229/1.

(168) ينظر: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998: 214.

(169) ابن مالك، شرح التسهيل: 168/1.

(170) الفارسي، كتاب الشعر: 214.

(171) ينظر: علي بن محمد بن الشجري، هبة الله، أمالي ابن الشجرى، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992: 162/1، 163.

(172) ابن هشام، المغني: 199/2.

(173) ينظر: خلود العموشي، ضمير الفصل ودوره في أداء المعنى: سورة يوسف عليه السلام نموذجًا، المجلة الأردنية في اللغة العربية، المجلد السادس، العدد الثالث، الأردن، 1431هـ2010م: 57.

(174) ابن هشام، المغني: 199/1.

(175) برجشتراسر، التطور النحوي: 88.

(176) ابن يعيش، شرح المفصل: 110/3.

(177) سيبويه، الكتاب: 388/2.

(178) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، ط1، 1991: 98/2، 99.

(179) ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية: 705/2.

(180) الرضي، شرح الكافية: 62/3.

(181) ابن مالك، شرح التسهيل: 168/1.

(182) الرضي، شرح الكافية: 65/3.

(183) أبو حيان، الارتشاف: 494/1.

(184) سورة المائدة من الآية: 117، و(الرقيب) بالنصب قراءة الجمهور، وقرئ بالرفع فيما حكاه أبو معاذ. ينظر: الحسن بن أحمد بن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، عُني بنشره: برجشتراسر، المطبعة الرحمانية، مصر، د.ط، 1934م: 36.

(185) ابن يعيش، شرح المفصل: 111/3.

(186) الثمانيني، الفوائد والقواعد: 425.

(187) السابق والصفحة نفسها.

(188) ابن يعيش، شرح المفصل: 110/3.

(189) ينظر: الثمانيني، الفوائد والقواعد: 426.

(190) العكبري، اللباب: 496/1، والرضي، شرح الكافية: 66/3.

(191) العكبري، اللباب: 496/1.

(192) الرضي، شرح الكافية: 66/3، والسيوطي، الهمع: 228/1.

(193) ابن يعيش، شرح المفصل: 113/3، والسيوطي، الهمع: 228/1.

(194) سيبويه، الكتاب: 390/2.

(195) الهشيري، الضمير: بنيته ودوره في الجملة: 72.